كلمة ونص

ميشيل خياط

هل تبقى صحة المتقاعدين منسية؟

وافقت المؤسسة العامة للتأمين على تجديد عقد التأمين الصحي للمعلمين المتقاعدين منذ أيام، بعد مفاوضات شاقة، أخّرت التجديد، شهراً، وجعلت الاستفادة منه في الأول من أيار ٢٠٢٣.

وسر التأخير كامن في سعي مؤسسة التأمين إلى زيادة القسط بالمقارنة مع العام الماضي، ومن المؤسف أنها نجحت في مضاعفته وأكثر، إذ تقرر أن يسدد من يريد التأمين الصحي على نفسه لمدة سنة، ٣٥٠ ألف ليرة سورية دفعة واحدة.....!! (يجب الانتباه إلى أن التأمين الصحي على المعلمين المتقاعدين- اختياري-)، الرقم الجديد صادم دون شك، إذ يعادل رواتب متقاعد لثلاثة أشهر على الأقل.

العلة في الرواتب ذاتها، إذ لم تعد تعني شيئاً مهماً بالمقارنة مع أجور المشافي والمخابر والأشعة وأسعار الأدوية وجلّها مزمنة في حياة المتقاعدين.

ولعل من سيقوى على تسديد هذا المبلغ، سيوفر على نفسه ما يقرب من خمسة ملايين ليرة سورية إذا اضطر إلى المشافي (٢٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية)، وهو مضطر قطعاً إلى الأدوية على الأقل ١٦ (وصفة) بنسبة تحمل ٣٠ بالمئة والى التحاليل والأشعة (٢,٧٥٠٠٠٠ ليرة سورية).

ويبقى التأمين الصحي للمعلمين المتقاعدين، ميزة كبيرة، لمن يقوى على قسطها البائظ، يكمن سرها في كثرة عدد المعلمين في سورية، ما يقرب من أربعمئة ألف معلم ومعلمة، ويفرز هذا الرقم عدداً كبيراً من المتقاعدين، خلافاً لباقي النقابات والاتحادات العمالية، والمؤسسات والوزارات....إلخ.

ويتمثل متقاعدو القطاع الخاص مع أترابهم في القطاع العام بالحرمان من الضمان الصحي، على الرغم من ضآلة الراتب التقاعدي، والغلاء الفاحش حالياً في أجور المشافي الخاصة والأشعة والتحاليل المخبرية وأسعار الدواء، ومن المؤسف أن المشافي العامة لم تعد مجانية بالمطلق، وباتت تتقاضى أجوراً عن العمليات الجراحية الكبرى لكنها تبقى أرحم بكثير من المشافي الخاصة ذات الأجور التي تبدو غير معقولة على الإطلاق بالمقارنة مع الرواتب والأجور.

ولم يعد الراتب التقاعدي لأغلب المتقاعدين، يكفي ثمن الأدوية المزمنة التي يعاني منها أغلبهم وأغلبهن، مثل الداء السكري وارتفاع الضغط الشرياني والبروستات للرجال منهم.

أما من يحتاجون لأدوية نوعية للأورام والكلية والغدة الدرقية، ومن يضطرون إلى أدوية تحضرها لهم بعض الصيدليات، فحالهم يرثى لها.

ومن المؤسف أنه لا دراسات ميدانية تشتمل على استبيانات، توضح بدقة آلية تعامل المتقاعدين مع احتياجاتهم الدوائية وسط هذا الغلاء الفاحش، وذاك الضعف المذل للقوة الشرائية لليرة السورية.

ونفتقر أيضاً لدراسات علمية طبية عن تأثير عدم تمكن المتقاعدين من الحصول على الأدوية المزمنة والعلاج الجراحي في الوقت المناسب على صحتهم، ونسبة وفياتهم لهذه الأسباب.

لم تكن المشكلة حادة كحالها الآن، أي بعد الغلاء الهائل والتدني المذل للقيمة الشرائية لرواتب وأجور المتقاعدين.

وآنذاك أي قبل عامين، شهدت سورية حراكاً رسمياً باتجاه تبني التأمين الصحي للمتقاعدين.

تحدث وزير المالية عن بوليصة تأمين صحي للمتقاعدين. وكرر كلامه ذاته مدير عام الإشراف على الهيئة العامة للتأمين.

ثم سكت الجميع عن هذا الموضوع لأسباب مبهمة، ولو تحققت تلك النعمة وقتذاك، لكانت حياة مليون أسرة سورية حالياً -على الأقل- أفضل وأجمل وأقل ألماً ووجعاً.

هل ما يزال هذا الحلم ممكنا....؟ لا يجوز القياس على قسط لعدد محدود من المعلمين المتقاعدين.

الحديث يدور هنا عن مليون متقاعد، ومثلما يقول المثل فإن الحمل على الجماعة خفيف، مليون متقاعد، سيوفرون مبلغاً كبيراً لمؤسسة التأمين، لن تكون معه خاسرة مهما كان قسط التأمين الصحي الإجباري رحيماً.

ويجب أن يكون بهذه الصفة ليحقق جدواه الاجتماعية والإنسانية والصحية والوطنية.

فتور بأسواق حماة مع بداية العشر الثاني من رمضان

رئيس لجنة تجار سوق الهال: الحركة بطيئة بسبب ارتفاع الأسعار وضعف القوة الشرائية

| حماة- محمد أحمد خبازي

شهدت أسواق حماة في بداية العشر الثاني من رمضان الكريم، فتوراً في حركة البيع والشراء بشكل لافت، واقتصر شراء المواطنين على المواد الضرورية جداً لمائدة الإفطار اليومية.

وبيّن المواطنون الذين التقتهم «الوطن» في سوق ٨ آذار الشعبي، أنهم تخلوا عن الكثير من عادات وتقاليد شهر الصيام. وأوضحوا أن الأكلات الشعبية التي كانت حاضرة بقوة في مائدة الإفطار، غابت منذ عدة أعوام وبشكل خاص في هذا العام، عن المائدة الرمضانية، التي اقتصرت خلال العشر الماضي من الشهر الفضيل، على أكلات بسيطة، وكذلك السحور الذي يقتصر على الزعتر وزيت الأونا إن وجد وإلا فالماء يحل بديلاً عنه، وعلى المونة من الزيتون!.

ولفتوا إلى أن المائدة لم تعد تحفل بالملوخية أو الشاكرية أو المحاشي بأنواعها، ولا حتى بالفتوش!. وإنما تقتصر على المقالي وصحن سلطة، أو رز بجمص أو فول أخضر، أو سبانخ أو كرّات أو مكمور وأحياناً شوربة عدس وهكذا.

فيما بيّن آخرون من الذين حصلوا على سلة رمضان من الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية، أن مائدتهم تضم تمراً ومعلبات، وأما الفروج فجعلوه لطبختين كصينية بطاطا، ومع الرز.

وبيّن العديد من الباعة أن حركة البيع والشراء كانت ضعيفة يوم أمس، وعزوا ذلك للغلاء الفاحش وضعف القدرة الشرائية للمواطنين. وأوضحوا أن العديد من المواطنين يشترون السمنة النباتية بالأوقية، فقد صار سعر الكيلو ٢٠ ألف ليرة، وكذلك من زيت الزيتون الذي تجاوز سعر الكيلو منه الـ٢٥ ألف ليرة.

وهو ما أكده رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة محمود عروائي، الذي بيّن لـ«الوطن» أن الحركة بطيئة في الأسواق بسبب ارتفاع الأسعار وضعف القوة الشرائية لعموم المواطنين. وأوضح أن سعر البطاطا والزهرة والسبانخ والكرات والملفوف يعد مقبولاً ويناسب المواطن!.

ولفت إلى أن كيلو البطاطا المحلية والحمصية يبع بالجملة أمس بنحو ١٤٠٠- ١٨٠٠ ليرة، والزهرة ١٠٠٠- ١١٠٠ ليرة، والملفوف الحمصي بـ٧٠٠ ليرة وأما كيلو البندورة البلاستيكية فبيع مابين ١٧٠٠- ٢٢٠٠ ليرة حسب درجة صنفها، ومن الخيار مابين ٤٠٠- ٤٣٠٠ ليرة، ومن الباذنجان الأسود مابين ٢٣٠٠- ٢٥٠٠ ليرة، ومن الكوسا مابين ٣٠٠٠- ٣٧٠٠ ليرة، ومن الفول الأخضر الديري- نسبة لدير الزور ١٥٠٠ ليرة والبلدي ٢٠٠٠ ليرة.

ومن الخس ما بين ٦٠٠- ٧٠٠ ليرة، والنباتات الورقية باقة النعنع بيعت بـ٣٥٠ ليرة والبقدونس مابين ٢٥٠- ٣٠٠ ليرة وكيلو الفجل مابين ٨٠٠- ١٠٠٠ ليرة.

وأما الفاكهة كفشك عروائي أن سعرها مرتفع والطلب عليها قليل، وذكر أن كيلو التفاح الشامي بيع أمس بالجملة مابين ٢٥٠٠ – ٣٥٠٠ ليرة حسب درجة صنفه، ومن التفاح المحلي من غربي المحافظة وهو نوع ثانٍ مابين ٢٥٠٠ – ٣٥٠٠ ليرة، ومن البلنسيا مابين ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ ليرة، والبافاوي بيع الكيلو منه مابين ١٨٠٠ – ٢٥٠٠ ليرة وهو قليل بسبب التصدير.

من جانبه بيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، أن حماية المستهلك تتابع الأسواق على مدار الساعة، وخلال العشر الأول من شهر رمضان المبارك، نظمت المئات من الضبوط بحق المخالفين من التجار والباعة والمخابز ومحطات المحروقات.

وأوضح أن من تلك الضبوط أكثر من ٩٠ ضبطاً تتعلق بمخالفات عدم الإعلان عن الأسعار، والبيع بسعر زائد عن النشرة التموينية.

مدير سوق الهال لـ«الوطن»: أسعار الخضر ارتفعت بسبب قانون العرض والطلب

| حمص- نبال إبراهيم

شهدت أسعار الخضر والفواكه ارتفاعاً كبيراً في أسواق حمص مع دخول شهر رمضان المبارك، حيث سجلت بعض أصناف الخضر ارتفاعاً بنسب مختلفة تراوحت ما بين ١٥ إلى نحو ٥٠ بالمئة وأكثرها ارتفاعاً هي الخضر الساحلية المنتجة في البيوت البلاستيكية.

وخلال جولة لـ«الوطن» على بعض أسواق المدينة يوم أمس سجل سعر كيلو البندورة بما يتراوح ما بين ٢٢٠٠ إلى ٢٥٠٠ ليرة سورية وكيلو البطاطا ما بين ٢٢٠٠ إلى ٢٤٠٠ ليرة والكوسا ما يزيد على ٧ آلاف ليرة، والباذنجان ما بين ٢٥٠٠ إلى ٣٢٠٠ ليرة وكيلو الخيار تراوح ما بين ٦٥٠٠ إلى ٧٥٠٠ ليرة والقبيطة الخضراء الحلوة أو الحدة ما بين ٦ إلى ٨ آلاف ليرة والزهرة ٢٠٠٠ ليرة والفول البلدي ٢٥٠٠ ليرة والليمون ٥٥٠٠ ليرة والبصل الفريك ما بين ٥ إلى ٦ آلاف ليرة.

وبالنسبة لأسعار الفواكه فقد تراوح سعر كيلو التفاح ما بين ٣٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ ليرة سورية، والبرتقال ما بين ٢٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ ليرة، والموز بحدود ٨ آلاف ليرة بشكل وسطي، وكيلو العوجا ما بين ٧ إلى ١٠ آلاف ليرة حسب نوعها وجودتها.

وأشار عدد من المواطنين ممن التقتهم «الوطن» خلال جولتها إلى معاناتهم لعدم مقدرتهم على شراء احتياجات المائدة الرمضانية من الخضر والفواكه وباقي المستلزمات من عصائر ولحومات وحلويات وغيرها، لافتين إلى أن ارتفاع الأسعار وتراجع مقدرتهم الشرائية أمام هذه الأسعار بفوارق لا تصدق قد تسببا بتغيير عاداتهم الشرائية وعزوفهم عن شراء مجمل مستلزمات شهر رمضان وغياب كل مظاهر الموائد الرمضانية وتنوع أصنافها واقتصارهم على ما يسد جوعهم بعد صيام يوم طويل وشاق ببعض الخضر لتحضير طبخة واحدة قد لا تكفي لإشباع جميع أفراد الأسرة «على حد قولهم».

وأكد عدد من أصحاب محال بيع الخضر والفواكه «لـ«الوطن»» أن حركة البيع والشراء في السوق تحسنت بعض الشيء مع قدوم شهر رمضان المبارك إلا أن الحركة لم تزد بشكل كبير، عازين سبب ذلك لضعف مقدرة المواطنين الشرائية مقارنة بالأسعار الحالية واقتصار معظم الأسر الحمصية على شراء وجبتهم اليومية وشراء خضراواتهم بما تستلزم وجبتهم فقط.

من جانبه بيّن مدير سوق الهال بحمص سامي خلوف لـ«الوطن» أنه ومع دخول شهر رمضان المبارك ارتفعت أسعار بعض أصناف الخضر والفواكه الخاصة بمستلزمات المائدة الرمضانية، بحيث ارتفعت أسعار أصناف الخضر الساحلية المنتجة في البيوت البلاستيكية كالخيار مثلاً بنحو ٥٠ بالمئة ويسجل سعره حالياً في سوق الهال ما بين ٦ إلى ٦٥٠٠ ليرة سورية وارتفع سعر كيلو البندورة ما بين ١٥ إلى ٢٠ بالمئة ويسجل حالياً نحو ٢٥٠٠ ليرة بالنسبة للصنف الأول، كما ارتفعت أسعار الفليفلة بنسبة ٤٠ بالمئة تقريباً مقارنة بما قبل الشهر الفضيل.

وعزا خلوف أسباب ارتفاع أسعار الخضر وخاصة الساحلية منها لقلة العرض نتيجة تدني درجات الحرارة والظروف الجوية التي سبقت شهر رمضان وأثرت في الإنتاج والتي ترافقت أيضاً مع زيادة الطلب مع دخول الشهر الفضيل.

وأشار خلوف إلى أن أسعار الخضر المنتجة محلياً بالمحافظة كالورقيات والحشائش حافظت نوعاً ما على أسعارها مثل السلق حيث سجل سعر الكيلو ٦٠٠ ليرة والسبانخ والخس ١٠٠٠ والفجل ١٢٠٠ ليرة وربطة البقدونس والنعنع ٣٠٠ ليرة، كما انخفضت أسعار البصل وبياع الأخضر بـ٤٠٠٠ ليرة والبايس والفريك بـ٥٥٠٠ ليرة.

وأما بالنسبة لأسعار الفواكه فقد حافظت على أسعارها بعض الشيء حيث يباع التفاح البلدي في سوق الهال بما بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ والشامي صنف أول ٤٠٠٠ إلى ٤٥٠٠ والفريز بحدود ٤ آلاف ليرة والموز ٧ آلاف ليرة، بينما ارتفعت أسعار الحمضيات الساحلية مع قدوم رمضان بنحو ٢٥ بالمئة.

المحافظ: لا نقبل تأخير المعاملات في أي جهة حكومية

مقاولو السويداء يطالبون بتفعيل القرارات التي تضمن تنفيذ الأعمال مع حقوق المتعهدين

| السويداء- عبير صيموعة

أكد رئيس فرع نقابة المقاولين بالسويداء نبيل زين الدين في مؤتمر النقابة السنوي والمنعقد تحت شعار «الخبرة والإرادة ترسم المستقبل» جهود المقاولين وإصرارهم على متابعة البناء في زمن الحرب المفروضة على الوطن واستعدادهم الدائم للمساهمة في كل ما من شأنه رفعة وقوة الوطن.

وشدد على ضرورة التزام الدوائر والمؤسسات والبلديات بتعميم رئاسة مجلس الوزراء والمتضمن عدم إعطاء أعمال أو فواتير إلا للمقاولين المصنفين لضمان السلامة الإنشائية والخبرة لأي مشروع وتحميل المقاول مسؤولية تبعيات المشروع. مطالباً بالسماح بطابق إضافي لأي بناء في المحافظة في حال تحقيقه لشروط المرسوم ٤٠ والقاضي بعدم التعدي على الأملاك الخاصة والعامة والسلامة الإنشائية للبناء الأمر الذي ينعكس إيجاباً بتشغيل شريحة كبيرة من المقاولين والمهندسين إضافة إلى المردود المادي لجميع النقابات ولخزينة الدولة على حد سواء موضحاً أن قرار السماح بإضافة طابق للأبنية في حال التأكد من السلامة الإنشائية للبناء يضمن بالضرورة تسوية المخالفات البنائية التي ظهرت على مدى سنوات.

كما أكد زين الدين ضرورة تفعيل السجل المؤقت في البلديات والذي يضمن تفادي الإشكاليات بين المالكين والمقاولين عند عمليات البيع في حال وجود تعاقد على تنفيذ البناء بين الطرفين لافتاً إلى الإيجابية التي حملها قانون الاستثمار رقم ٢ والمعدل عن قانون الاستثمار ١٨ لعام ٢٠٢٣ والمتعلق بالتطوير العقاري وتحميل المسؤوليات لكل جهة معنية والسماح باستيراد الآلات وخطوط الإنتاج والتجهيزات المعفية من الجمارك والضرائب المالية شرط أن تستثمر في المشروع نفسه أو لأغراض المشروع.

وحملت مداخلات أعضاء المؤتمر العديد من المطالبات التي تم طرحها لسنوات متتالية ولم تلق تجاوباً من الجهات المعنية (على حد قولهم) كان أبرزها المطالبة بصرف فروق الأسعار بالسرعة الممكنة حتى لا يتعرض المقاول لخسائر نتيجة التضخم الحاصل وتغير الأسعار إضافة إلى تأمين كميات كافية من مادة المازوت للمقاولين المتعاقدين مع جهات القطاع العام بالسعر الرسمي وإذا تعذر الحصول عليها لابد من الموافقة على تبرير المدة للمقاول بالضرورة مع المطالبة بالعمل على إلغاء سحب الأعمال والتنفيذ على حساب المقاولين للمشروعات المتعثرة منذ عام ٢٠١٠ وحتى تاريخه بسبب الظروف القاهرة الخارجة عن إرادة المقاولين إضافة إلى ضرورة السعي إلى تخصيص نقاة المقاولين بمادة المازوت لتوزيعها على المقاولين ليتمكنوا من العمل وتشغيل آلياتهم الثقيلة.

كما تمت المطالبة بمعاملة المقاولين في عقود المؤسسات الحكومية أسوة بشركات الإنشاءات التابعة للقطاع العام والعمل على تزويد المشروعات بكميات الإسمنت اللازمة للعمل من مؤسسة عمران وتسريع الإجراءات الورقية الرسمية الخاصة بالأعمال ورفع راتب التقاعد والسماح بتوريثه والإسراع بتسديد مستحقات المقاولين مقابل تنفيذ المشروعات لدى مؤسسات الدولة وعلى رأسها مؤسسة المياه.

محافظ السويداء بسام بارسيك أشاد بدور المقاولين الأساسي في بناء الوطن وتحملهم لأعباء الحرب التي لم تثنهم عن متابعة عملهم رغم الصعوبات الاقتصادية والإجرائية مؤكداً الوقوف إلى جانبهم بكل الإمكانيات المتاحة للاستمرار في الإنتاج.

وأوضح المحافظ أنه يتم تزويد كل المشروعات للقطاعين العام والخاص بنسبة ٥٠ بالمئة من المحروقات بالسعر الرسمي حسب نسب الإنجاز ووفق الكميات الواردة إلى المحافظة، وأنه سيتم تسديد نسبة جيدة من المستحقات المترتبة على مؤسسة المياه للمقاولين المتعاقدين معها.

ودعا المحافظ إلى توسيع استثمارات النقابة بما يعود بالفائدة على المنتسبين وخاصة المتقاعدين، وأكد المحافظ أنه لا يمكن قبول تأخير المعاملات في أي جهة رسمية داعياً إلى التبليغ عن أي مخالفة بهذا الاتجاه لتتم معالجتها.